مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٥٨

الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيد زافييا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/498)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/498)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد منكور نديايي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد ماتياس بيرتينو ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وينضم السيد ماتوندو والسيد فيرفايكي إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بانغي وبروكسل على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/498، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد نديايي.

السيد نديايي (*تكلم بالفرنسية*): عقب صدور تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملا بالقرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، يسرني أن أطلع مجلس الأمن على التطورات الأخيرة في الميدان وفي تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا يمكنني أن أكرر بما فيه الكفاية القول بأن الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في ٦ شباط/فبراير قد بعث الكثير من الآمال داخل البلد وفي المنطقة على السواء، وفي أوساط المجتمع الدولي أيضا، بما في ذلك الأمل في وضع حد نهائي للأزمة الطويلة والعنيفة التي تعاني منها جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عقود من الزمن. ومنذ توقيع الاتفاق، ضاعفت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاؤها جهودهم الرامية إلى تنفيذه. وشُكلت حكومة جديدة أكثر شمولا في ٢٢ آذار/مارس في أعقاب مشاورات أديس أبابا. واجتمع المجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في بانغي في ١٧ نيسان/أبريل في إطار فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بغية إعادة تعبئة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وفي ٣١ أيار/مايو، قامت بعثة مشتركة رفيعة المستوى تتألف من ممثلين لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبعثة المتكاملة بزيارة ميدانية لمطالبة زعيم حركة ”العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار“ بالتعاون مع السلطات القضائية بهدف إلقاء القبض على المسؤولين عن مجازر ٢١ أيار/مايو وتفكيك جميع قواعد الحركة والإدماج الفوري لعناصرها في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وقامت بعثة مشتركة ثانية بزيارة إلى كوي، في منطقة باوا، معقل الحركة في ١٨ حزيران/يونيه. وفي ختام تلك الزيارة، تعهد زعيم هذه المجموعة المسلحة ببدء نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج

عناصرها، في ٢٩ حزيران/يونيه، للسماح بإنشاء أولى وحدات الأمن الخاصة المختلطة في غرب البلد. كما تعهد بمواصلة التعاون في التحقيقات القضائية المتعلقة بالمذابح.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأنه في أعقاب تلك الأحداث، وبالإضافة إلى مساعينا الحميدة، أطلقت البعثة عملية عسكرية لممارسة ضغوط إضافية بغية تعزيز حماية المدنيين ومنع شن المزيد من الهجمات أو الأعمال الانتقامية ضدهم ووقف جميع تحركات العناصر المسلحة في منطقة باوا. وأسفرت تلك الجهود المشتركة، التي بُذلت في إطار ولايتنا ووفقًا لاتفاق السلام، عن اعتقال ثلاثة عناصر من حركة ”العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار“ يُشتبه في مشاركتهم في أعمال القتل التي وقعت في ٢١ أيار/مايو.

وكما يتبين من الحوادث التي وقعت في مقاطعة أوهام – بينديه، فإن الحالة الأمنية لا تزال هشة. ففي كل أسبوع، يتم الإبلاغ عما بين ٥٠ إلى ٧٠ انتهاكًا لاتفاق السلام، وهي انتهاكات ترتكب معظمها الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين. ولا تزال أعمال العنف ضد المدنيين، فضلا عن الفرض غير القانوني للضرائب وعرقلة بسط سلطة الدولة واحتلال المباني العامة، تشكل مدعاة كبيرة للإحباط لشعب أفريقيا الوسطى.

وفي هذا السياق، تواصل بعثة الأمم المتحدة تنفيذ الولاية المتعددة الأبعاد التي أناطها بها المجلس، مستخدمة مساعيها الحميدة لحث الأطراف على التنفيذ الدقيق للالتزامات المُتعهد بها بموجب اتفاق السلام ودعمها. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، نواصل العمل مع الحكومة والجهات الضامنة والميسرين والشركاء الآخرين لتزويد الأطراف بكل الدعم السياسي واللوجستي اللازم لنجاح الاتفاق. وندعم جميع الهياكل المنصوص عليها في الاتفاق، سواء كانت آليات الرصد المختلفة المنشأة على الصعيدين المحلي والوطني أو وحدات الأمن الخاصة المختلطة أو اللجنة الشاملة المسؤولة عن النظر في قضايا العدالة المتعلقة بالنزاع أو لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المقرر إنشاؤها مستقبلا، والتي بدأ الرئيس تواديرا مشاورات بشأنها في ٦ حزيران/يونيه.

ونحشد جهودنا كذلك لتنفيذ حملة توعية لتعريف الجهات الفاعلة المحلية باتفاق السلام والتماس تعاونها في تنفيذه. وتواصل البعثة المتكاملة كذلك دعم لجان السلام والمصالحة المحلية في جميع مقاطعات البلد. غير أن نجاح الاتفاق سيتوقف في المقام الأول على التزام الأطراف بوضع حد لجميع أشكال العنف وتشجيع الحوار لحل جميع أشكال المنازعات، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

ويجب على الجماعات المسلحة الامتثال بشكل عاجل للترتيبات الأمنية التي التزمت بها في ٦ شباط/فبراير من أجل المحافظة على مستوى الثقة في الاتفاق. وفي هذا الصدد، فإن الإعلان الذي صدر أمس عن ”الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى“، وهي الجماعة المسلحة الرئيسية، بأنها ستزيل جميع الحواجز غير القانونية يشكل إشارة مشجعة وآمل أن تتبعه إجراءات ملموسة.

وسيكون التنفيذ الكامل للأحكام الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام، بما في ذلك إنشاء وحدات الأمن الخاصة المختلطة، الذي يُنتظر أن يسهم في الحد من العنف المتصل بالتنقل الرعوي، خطوة حاسمة في استعادة الأمن وإعادة بسط سلطة الدولة. كما سيتطلب استمرار التحسن في الأمن والاستقرار إحراز تقدم سريع في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ويسرني أن أبلغ المجلس أن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيه أسفرت عن تسريح ٩٠ مقاتلا من حركة الثورة والعدالة، بقيادة أرميل نينغاتولوم سايو، التي بدأت بالفعل في نزع السلاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتعمل بعثة الأمم المتحدة مع الحكومة

والجهات الضامنة والشركاء الآخرين لإطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجماعات أخرى في الأشهر المقبلة، مما سيمكن من سرعة إنشاء وتدريب ونشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة.

ونواصل أيضا دعم إصلاح قطاع الأمن. وأثني على جهود الحكومة لجعل قوات الدفاع والأمن أكثر تمثيلا للسكان وأكثر كفاءة وفعالية. وتمشيا مع هذا الهدف الثلاثي، أنجزت الحكومة مؤخرا حملة تجنيد وطنية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وستجرى حملة تجنيد مماثلة للشرطة والدرك في جميع المحافظات في الأشهر المقبلة.

إن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى يتوقعون الكثير من السلام. فهم يريدون أن يتمكنوا من ممارسة أنشطتهم بأمان والوصول إلى المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم والتوظيف والعدالة. ولذلك، من الضروري تهيئة الظروف المؤاتية للانتعاش الاقتصادي الذي يخلق فرص عمل للشباب، تجنبا لإنشاء جماعات مسلحة في المستقبل. وبالتالي، تعمل البعثة ومنظومة الأمم المتحدة معا بشكل وثيق لضمان تنسيق جهود الأمن والتنمية وبناء السلام لإيجاد أوجه التآزر اللازمة لتحقيق السلام المستدام.

ولا تزال الأوضاع الإنسانية المتردية تعوق آفاق السلام الدائم، لأن الناس غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. إذ يحتاج حوالي ٢,٩ مليون شخص، نصفهم من الأطفال، إلى المساعدة الإنسانية والحماية، بينما يواجه ٢,١ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي. ومن الضروري أن يسهم اتفاق السلام في تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الوصول إلى المساعدات الإنسانية وفي إطلاق الأنشطة الإنمائية في المناطق المستقرة بالفعل. كما يجب تقديم الدعم الكافي إلى ٠٠٠ ٦٢٢ نازح و ٠٠٠ ٥٩٠ من لاجئي أفريقيا الوسطى المسجلين في البلدان المجاورة. وخطتنا للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، والتي تتطلب ما يزيد قليلا على ٤٣٠ مليون دولار، تم تمويلها بنسبة ٢٨ في المائة فقط، وهي غير كافية على الإطلاق. وألتمس سخاء المانحين لمساعدة تلك الأعداد الكبيرة من المستضعفين.

(تكلم بالإنكليزية)

والتنفيذ الناجح لاتفاق السلام سيتوقف أيضا على قدرته على معالجة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي اتسمت بها الأزمة والتي يطالب ضحاياها بالإنصاف. وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد أن المشاورات الوطنية بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة ستسمح لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بالإسهام بآرائهم بشأن أفضل السبل لكفالة الإنصاف لضحايا التجاوزات وتطبيق العدالة على المتورطين في الجرائم الخطيرة، والسبيل الأمثل للمصالحة الوطنية. وسيكون التقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية وإدماج الجماعات المسلحة في صفوف القوات الحكومية والمجتمع عاملا حاسما في السماح بإجراء الانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، حسبما هو مقرر. (تكلم بالفرنسية)

وفي هذا الصدد، أعلنت المحكمة الدستورية أن بعض مواد القانون الانتخابي، التي اعتمدتها الجمعية الوطنية مؤخرا، غير دستورية. وستُدعى الجمعية قريبا إلى الانعقاد في دورة استثنائية من أجل اعتماد النص الذي قامت المحكمة بتنقيحه، وإلا فإن البلد قد يواجه أزمة مؤسسية خطيرة. فالتأخير في اعتماد القانون الانتخابي يمكن أن يؤدي إلى تأخير الاستعدادات للانتخابات. مع ذلك، فإن الانتخابات خطوة حاسمة في تعزيز الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، لا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان أن تُجرى الانتخابات، التي سيتطلب الإعداد لها دعما ماليا وتقنيا وتشغيليا دوليا كبيرا، في إطار الآجال الزمنية التي حددها دستور جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالمثل، لكي تُجرى الانتخابات في ظروف سلمية، يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس والحكمة من

الآن فصاعدا. وقد أحطت علما بإنشاء تجمع سياسي يتألف من ٢٠ من الأحزاب السياسية المعارضة وأربعة من منظمات المجتمع المدني التي تعارض اتفاق السلام بشدة. وآمل ألا تؤدي هذه المعارضة للاتفاق إلى رفض عملية السلام، بل بالأحرى إلى مقترحات بناءة لتنمية البلد.

وبعثة الأمم المتحدة سيكون بمقدورها دائما أن تعول على دعم مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لضمان نجاح ولايتها.

الرئيس: أشكر السيد نديايي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماتوندو.

السيد ماتوندو (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، بصفتي الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، لي عظيم الشرف أن أستعرض الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد أربعة أشهر من توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن عملية الحوار السياسي بقيادة الاتحاد الأفريقي في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أنجزت في نهاية عام ٢٠١٨، مما مهد السبيل لإجراء محادثات في الخرطوم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة. بدأت المحادثات في ٢٥ كانون الثاني/يناير وانتهت في ٥ شباط/فبراير من هذا العام باتفاق بين الحكومة والجماعات المسلحة الأربع عشرة. وأقيمت مراسم توقيع مبدئي للاتفاق المبرم بين الطرفين في ٥ شباط/فبراير في الخرطوم، تلاه مراسم التوقيع الرسمي من قبل الطرفين في ٦ شباط/فبراير في بانغي. وإزاء هذه الخلفية، فإن الموضوع الذي يشرفني تناوله في مجلس الأمن اليوم هو حالة تنفيذ الاتفاق، خاصة ما أحرز من تقدم وما صادف من صعاب، وعمل الضامنين والميسرين، والتحديات الرئيسية والتوصيات.

بالنسبة لما تحقق من تقدم حتى ٢٠ حزيران/يونيه، فقد حققت الحكومة الكثير. وبعد أربعة أشهر من توقيع الاتفاق، أود أن أشير على الصعيد السياسي إلى تعيين رئيس للوزراء، السيد فيرمين نغريبادا، في ٢٥ شباط/فبراير، وتشكيل حكومة شاملة في ٢٢ آذار/مارس، بعد رفض الحكومة الأولى، التي اعتبرتها أطراف الاتفاق أقل شمولا.

وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الاتفاق، أود أن أشير إلى اعتماد جميع النصوص التنظيمية إنشاء آلية لرصد التنفيذ وكذلك الهياكل التي نص عليها الاتفاق وتفعيل هياكل آلية التنفيذ والرصد، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للرصد، التي عقدت ثلاثة اجتماعات بالفعل، والأمانة الفنية لدعم اللجنة التنفيذية للرصد، واللجنة الوطنية للتنفيذ، ولجنة التنفيذ على مستوى المحافظات، واللجنة الأمنية الفنية، وكلها في طور الإنشاء. وفي إطار الترتيبات الأمنية الانتقالية، تم اعتماد النصوص التنظيمية لوحدات الأمن الخاصة المختلطة، ويجري تشكيلها حاليا. وفيما يتعلق بالمصالحة والعدالة الانتقالية، بدأت اللجنة الجامعة عملها، كما أطلقت المشاورة الشعبية الوطنية توطئة لإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في ٦ حزيران/يونيه، والعمل مستمر في إطارها.

وفيما يتعلق بالأمن، منذ توقيع الاتفاق، حدث انخفاض عام في التوتر وفي عدد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، على الرغم من وقوع بعض حالات مؤسفة من قتل واغتصاب وسرقة للماشية، خصوصا في غرب وشمال وشرق البلاد.

وفيما يتعلق بالصعاب، وبينما قد تنظر الحكومة بعين الرضا إلى الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات، لا تبدو الجماعات المسلحة من جانبها متحمسة حقا. والمعلومات المستكملة عن تنفيذ الاتفاق التي قدمتها اللجنة التنفيذية للرصد خلال اجتماعات العمل الثلاثة تشير إلى أن النتائج لا تزال بعيدة

إلى حد كبير عن ما هو مأمول أو متوقع. والواقع أن حالات الانتهاكات وعدم الامتثال لتنفيذ الاتفاق ما زالت تحدث على أرض الواقع، وتشمل بالدرجة الأولى الانتهاكات والتجاوزات ضد السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وعرقلة حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وإقامة الحواجز وجمع الضرائب غير القانونية، وعدم إرجاع المباني العامة ومعسكرات الجيش، وسرقة الماشية.

وحدثت أشد الانتهاكات خطورة وعلى نحو لا يطاق للاتفاق في يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو في بلديات كوندجيلي وبوهونغ وليمونا التي تقع في مقاطعة أوهام – بينديه حيث قُتل أكثر من ٤٠ شخصا على يد أعضاء حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، انتقاما فيما يبدو، على قتل عدد من الرعاة من قبيلة الفولاني أثناء حادث لسرقة المواشي. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الانتهاكات قد أضرت كثيرا باتفاق السلام حيث أتاحت الفرصة لعناصر معيّنة في وسائط الإعلام وبعض أطراف الاتفاق للتقليل من شأنه.

وعلى الرغم من الضغوط الشديدة التي مورست على الحكومة والجهات الضامنة والميسرة للاتفاق لمواجهة مرتكبي تلك المجزرة مباشرة، إلا أنها تحلّت بالحكمة حتى الآن باستخدامها آلية تسوية الأزمات المنصوص عليها في الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن تدريب وحدات الأمن الخاصة المختلطة ونشرها أن يساعدا على إيجاد علاج نهائي لجميع أسباب النزاع المتكرر بين الرعاة والمزارعين في بعض المناطق في البلد. ومن الجدير بالذكر أيضا أن هناك من يسعى، في ضوء الانتخابات المقبلة، إلى استغلال هذا الحدث المؤسف للغاية عن طريق تسييسه.

وفيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها الجهات الضامنة والميسّرة للاتفاق، فإننا نود التشديد على أهمية المشاورات التي عقدها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس بهدف إيجاد حل للأزمة عقب تشكيل أول حكومة شاملة للجميع في ٣ آذار/مارس. ونشرت المجموعة الثلاثية للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بعثة تابعة لها خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ نيسان/أبريل لتقييم الاتفاق ودعوة جميع القوى السياسية في جميع أنحاء البلد للانضمام إلى الاتفاق وتأييده. وعُقد الاجتماع الثاني لمجموعة الدعم الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى في ١٧ نيسان/أبريل بهدف تنسيق تدخلات مختلف الجهات الفاعلة وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الاتفاق.

وشملت الإجراءات التي اتخذتها الجهات الضامنة والميسّرة عقب المأساة التي حدثت في يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو إرسال ثلاث بعثات مشتركة تألفت من الحكومة والجهات الضامنة، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والميسرون، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لزيارة المناطق المعنية وفهم الأحداث بصورة متعمقة، فضلا عن دعم السكان ومواساتهم والتخفيف من حدة التوترات.

واجتمعت تلك البعثات أيضا مع زعيم حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، السيد صديقي عباس، بهدف الاستماع إلى روايته للوقائع وإبلاغه بمتطلبات الحكومة والأطراف الضامنة للاتفاق. وتم إبلاغه بالمطالب الرئيسية عقب المذبحة التي وقعت في باوا، والمتمثلة في احتجاز وإدانة مرتكبي تلك المجزرة، فضلا عن الفارين من السلطات المختصة كي تتسنى محاكمتهم ومعاقبتهم وفقا للقانون. وأُبلغ أيضا بضرورة تفكيك جميع الحواجز والقواعد العسكرية ذات الصلة بجماعته، وأن يعمل على إلحاق الأفراد من المقاتلين في جماعته في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن يتعاون تعاونا تاما مع السلطات المختصة والجهات الضامنة للاتفاق بهدف مكافحة الإفلات من العقاب.

وأبدت الحركة مؤخرا استعدادها للتعاون بتحديد ثلاثة من مرتكبي تلك المأساة في باوا. ولكننا لا نزال في انتظار المعلومات

عن أماكن وجود المتهمين الآخرين. وعُقد الاجتماع المشترك الثاني بين الحكومة والجهات الضامنة والميسّر السيد عباس قبل يومين فقط قبل يومين فقط في ١٨ حزيران/يونيه في بوكارانغا، وأكد فيه التزامه بعملية السلام، والتزامه بتنفيذ الاتفاق، وخاصة ما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجميع عناصر تلك الجماعة اعتبارا من ٢٩ حزيران/يونيه، ومشاركته النشطة في تشكيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة، فضلا عن التزامه بالبحث عن جميع المشتبه بهم في ارتكاب مذبحة ٢١ أيار/مايو وتسليمهم إلى السلطات المختصة.

ويستمر بذل جهود مماثلة من قبل الجهات الضامنة والميسرة مع قادة الجماعات المسلحة الأخرى – بما في ذلك علي داراسا، قائد جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – في ١٢ حزيران/يونيه – لتذكيرها بضرورة احترام التزاماتها في إطار تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، ينبغي أن نشير إلى المواقف البناءة لبعض الجماعات المسلحة، مثل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، التي تلتزم بإزالة جميع الحواجز غير المشروعة التي شيدتها والتخلي عن المباني التي ما تزال تشغلها وتسيطر عليها بصورة غير مشروعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وتشمل التحديات الرئيسية التي نواجهها مكافحة البطالة والفقر بواسطة تنفيذ برنامج مكثف وواسع النطاق مخصص للأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة والشباب والمجتمعات المحلية بهدف بناء وإعادة تأهيل البنى التحتية ذات الأولوية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك أيضا تحديات متعلقة بتعبئة الموارد الكافية المطلوبة لتفعيل الآلية اللازمة لتنفيذ ورصد الهياكل المتعلقة باتفاق السلام، وتهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ الفعال للاتفاق، ولا سيما ما يتعلق بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإنشاء وحدات الأمن المختلطة الخاصة، وتعزيز مناخ ملائم للسلام والتضامن الوطني بين جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ومنع ظهور جماعات مسلحة وسياسية جديدة معادية للسلام والاستقرار في البلد، وأخيرا، تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار القيود الزمنية وغيرها مما يتعلق بمحدودية الموارد المادية.

عليه، ومع مراعاة التقدم المحرز والصعوبات التي تواجهها الجهات الضامنة والميسّرة، بما في ذلك التحديات الرئيسية لتنفيذ الاتفاق، نود تقديم التوصيات التالية إلى مجلس الأمن: توجيه نداء إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة لإعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى وتنفيذ المشاريع الإنمائية المعتمدة على كثافة اليد العاملة، وتشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الحفاظ على روح الانفتاح والحوار مع الجماعات المسلحة وجميع الجهات المعنية في مجتمع أفريقيا الوسطى، والحفاظ على إطار الحوار مع الجماعات المسلحة، عن طريق عدة أمور من بينها، ممارسة الضغط السياسي عليها كي تحترم التزاماتها، وضمان توفر جميع الظروف اللازمة للتعجيل ببدء البرنامج الوطني لنزع السلاح وتشكيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة.

ونوصي أيضا بأن يواصل المجلس تعبئة الموارد اللازمة لأجل التشغيل الفعال لآلية تنفيذ الاتفاق ورصده بهدف الاستعداد للانتخابات المقبلة، وتكثيف الجهود الرامية إلى الترويج للاتفاق بين الجماعات المسلحة التابعة لجميع القوى السياسية الناشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بهدف التزامها التزاما تاما بالاتفاق نصا وروحا، وحث جميع هذه القوات على الامتناع عن فعل كل ما من شأنه الإضرار بالتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وتعزيز آليات العدالة الانتقالية والحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة مكافحة جميع أشكال الإفلات من العقاب بحزم، ومساعدة المنطقة دون الإقليمية على تعزيز تعاونها في السعي إلى إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ثنائية، ولا سيما عن طريق إعادة تنشيط اللجان المختلطة الثنائية.

وتتمثل توصيتنا النهائية في أن يكون المجلس في طليعة الدعاة إلى تعزيز المساعدة الإنسانية في مكافحة سوء التغذية وإعادة المشردين واللاجئين وإدماجهم.

ونثني على بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تفضلت بإدراج البحث عن حل سلمي ودائم للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في برامج عملها. وأود أيضا أن أكرر شكري للأمم المتحدة على إسهامها وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على استعدادهم ومساعدتهم في تنفيذ الاتفاق والمشاريع الإنمائية في البلد.

الرئيس: أشكر السيد ماتوندو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيرفايكي.

السيد فيرفايكي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم هذه الإحاطة إلى مجلس الأمن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأنوه بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد منكور نديايي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد ماتياس ماتوندو.

لقد أصبحنا الآن في مرحلة حاسمة بعد مرور خمسة أشهر على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم توقيعه في بانغي. وأود أن أحيي جميع الذين أسهموا في التوصل إلى الاتفاق، ولا سيما مفوض الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي. وما زلنا على اقتناع عميق بأن الاتفاق يتيح فرصة حقيقية لبناء مستقبل أفضل في جمهورية أفريقيا الوسطى – إذا التزمت جميع الأطراف فيه بتنفيذه بحسن نية مع الشعور الصادق بالمسؤولية. ويعد إشراك السكان فيه والحصول على دعم المنطقة من بين العناصر البالغة الأهمية أيضا.

وقد أوفت الحكومة بالتزاماتها في العديد من المسائل حتى الآن. وشُكّلت حكومة جديدة شاملة إلى حد كبير، وتُمثّل فيها الآن جميع الجماعات المسلحة. وأُنشئت أيضا مختلف آليات المتابعة. ونود أن نهنئ الرئيس توادیرا ورئيس الوزراء قيادتهما وروح التوافق فيما بينهما.

ومن المقرر أن تجرى حلقة دراسية حكومية في الأيام القليلة المقبلة بدعم من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز التماسك الحكومي وروح الفريق بهدف تعزيز الثقة على الصعيد الداخلي. كما سنقدم الدعم إلى الأمانة الفنية لآلية رصد المتابعة، وسنبدأ قريبا في توفير دعم مواز للجماعات المسلحة لتعزيز تولي لزمام أمور الاتفاق، وتوجيهها لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها.

وأود أن أقول بضع كلمات عن وحدات الأمن الخاصة المختلطة، وهي عنصر حاسم في اتفاق السلام باعتبارها تدبير أمني مؤقت. لقد تم الآن إعداد أساس قانوني للوحدات وتأمين تمويل أولي عن طريق صندوق بناء السلام. كما قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة أولية قيمتها ٣,٤ مليون يورو لتمويل الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للوحدة؛ وننظر في تقديم المزيد من الدعم حالما يتم نشرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى مستعدة لإجراء دورة لتدريب المدربين المعينين في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بمجرد تحديدهم. وما نحتاجه الآن هو عملية واضحة وتسلسل قيادة خاضع لسلطة الدولة.

بيد أن قوائم تشكيل الوحدات لم تكتمل بعد، سواء من جانب الحكومة أو الجماعات المسلحة، الأمر الذي يؤخر نشر هذه الوحدات. ومن المتوخى الآن إنشاء الوحدات الأولى ونشرها في تشرين الأول/أكتوبر، بعد شهرين من التدريب الذي سيبدأ في تموز/يوليه. ويجب أن نتصرف بصورة عاجلة. ومن المهم أيضا أن تتولى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى زمام العملية بشكل كامل. وثمة حاجة عاجلة إلى بذل جهود إضافية

لسد الفجوة في الثقة. وإن لم يحدث ذلك، فإن إحراز تقدم سيكون مستحيلا.

وكما ذكر المتكلمون السابقون، فللأسف، بعد خمسة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام، لا يزال ينتهك، ولا سيما من جانب الجماعات المسلحة. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء بطء التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن عدم امتثال بعض الجماعات وما ترتكبه من أعمال عنف. إن العنف تصرف غير مسؤول وغير مقبول، ولا سيما عندما ترتكبه الأطراف في اتفاق السلام.

وتتعارض الأحداث مثل الهجوم الذي وقع مؤخرا في باوا مع اتفاق السلام ولا يمكن أن تمر دون رد. فهي تقوض جهودنا الجماعية ومصداقيتنا، كما تزيد من إضعاف الثقة التي ولدها اتفاق السلام. ويجب على الدول الأطراف والجهات الضامنة والجهات الميسرة أن تستخدم جميع ما لديها من أدوات للرد على الانتهاكات ومنعها، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر، وتعزيز الحوار، وآليات المتابعة الملائمة، ووجود استراتيجية واضحة بشأن التصدي للانتهاكات. وينص اتفاق السلام على جميع هذه التدابير، بما في ذلك الجزاءات، ويجب استغلالها على نحو كامل للحفاظ على مصداقية العملية، وأخيرا، تحقيق السلام الحقيقي والمستدام. وفي هذا السياق، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تواصل العمل بنشاط على إشراك الجماعات المسلحة غير الممتثلة، من خلال ممارسة الضغط واستخدام القوة، إذا لزم الأمر.

وهذا يقودني إلى مسألة العدالة التي تؤدي دورا حاسما في اتفاق السلام. من الواضح أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يتوقع تحقيق العدالة بنزاهة وعلى وجه السرعة. والمسؤولون عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات الخطيرة يجب أن يقدموا إلى العدالة. ونتطلع إلى تحقيق العدالة الانتقالية. لقد أسهم الاتحاد الأوروبي بالدعم التقني والمالي في المشاورات الجارية. وسننظر قريبا في إمكانية تمويل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي أصبح إنشاؤها مسألة ملحة بصورة متزايدة.

كما تضطلع المنطقة بدور في نجاح عملية السلام. وفي هذا الصدد، نرحب باللجنة الثنائية المختلطة بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى المعنية بالتعاون باعتبارها تطورا إيجابيا. ونشجع تعزيز العلاقات مع جميع جيران جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة تشاد.

ستقوم جمهورية أفريقيا الوسطى بإجراء انتخابات في غضون ١٨ شهرا. وهذه الانتخابات جزء من اتفاق السلام، وهي خطوة بالغة الأهمية لتوطيد المكاسب التي حققها البلد، بما في ذلك إنجازاته الديمقراطية. فعقد انتخابات موثوقة وشرعية وفي الوقت المناسب عنصر أساسي في عملية السلام، حيث إنه يكفل تحقيق المزيد من الشمولية. كما أن الانتخابات والمنافسة الانتخابية تتسبب في التوتر. وعلى هذا النحو، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة السياسية أن تتصرف بمسؤولية. وينبغي أن تعتبر الدعوة إلى العنف واستخدام خطاب الكراهية انتهاكا لاتفاق السلام.

ونحن على استعداد لدعم الانتخابات، وندعو جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حشد دعمهم. وينبغي تكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بحيث تجسد الدور الضروري للبعثة في تنفيذ اتفاق السلام وفي دعم الانتخابات المقبلة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التنسيق والتعاون بشكل كامل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال نهجه المتكامل المتعدد الأبعاد. وقد كان لي شرف تمثيل الاتحاد الأوروبي مؤخرا في بعثة مشتركة، مع وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، والمفوض إسماعيل شرقي، وذلك لكي نُظهر معا الدعم المتسق والمتكامل الذي تقدمه مؤسساتنا لاتفاق السلام، الأمر الذي بعث برسالة قوية.

وأخيرا، أود أن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة عن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد ذكرت بالفعل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري. وسنبدأ قريبا في تدريب مجندين جدد في معسكر كاساي وفي بوار، إلى جانب تدريب القوات الوطنية وإسداء المشورة إليها. كما تقدم بعثة التدريب مشورة استراتيجية إلى الرئاسة، ووزارة الدفاع، ومقر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ووزارة الداخلية، ومديري العموم للدرك والشرطة، وفقا للولاية المنوطة بهم. وسيستمر الدعم الكبير الذي نقدمه للوساطة وتنفيذ اتفاق السلام.

وعلى الصعيد الإنمائي، أود أن أبلغ المجلس بأن الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع دوله الأعضاء، قد جمع أكثر ٨٥٠ مليون يورو لدعم السكان منذ بداية الأزمة. وسنقدم ٦٠ مليون يورو إضافية لغرض محدد يتمثل في تكييف الأنشطة الرامية إلى دعم اتفاق السلام من خلال العمل في مناطق جغرافية جديدة، مثل الشرق. وستظل الحوكمة الرشيدة، والعدالة، وسيادة القانون، ودعم المؤسسات الديمقراطية اعتبارات أساسية في جميع أعمالنا ومشاركتنا.

وعلى الجانب الإنساني، الذي أشار إليه الممثل الخاص آنفا بوصفه مسألة حاسمة، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة فرص الوصول إلى المناطق والمجتمعات المحلية النائية.

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال معقدة وهشة. وسيؤدي وجود أزمة إنسانية طويلة الأمد إلى تفاقم أوجه الضعف الهيكلي. ولذلك، من الضروري مواصلة التركيز على الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما في قطاع الأمن والحوكمة، والاستمرار في المشاركة بنشاط في إيجاد حل طويل الأجل.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، العمل مع شركائه في الحكومة والمجتمع المدني، ومع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومع المنطقة. وتعتزم الممثلة السامية فيديريكا موغيريني زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه كدليل على الدعم الاستثنائي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية السلام.

الرئيس: أشكر السيد فيرفايكي على إحاطته الإعلامية.

أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في اجتماعات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الاجتماعات المفتوحة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد منكور نديايي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد ماتياس بيرتينو ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي؛ والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في دائرة الشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي. وأود أن أرحب، على وجه الخصوص، بالممثل الخاص للأمين العام نديايي، الحاضر هنا في هذه القاعة للمرة الأولى. وأثني على الجهود التي يبذلها منذ توليه منصبه وأتعهد بدعم فرنسا الكامل في مساعدته على الاضطلاع بمهامه الهامة.

إن التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير في بانغي، أوجد احتمالات حقيقية للخروج من الأزمة وتحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بتنفيذه ونرحب بالتدابير الأولى التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت إشراف الرئيس توادیرا، لترجمة الاتفاق إلى أفعال. وأود أن أذكر على وجه الخصوص تشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع، والعمل المضطلع به للإسراع بتفعيل

الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، وإنشاء هياكل لرصد تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الاجتماعات الأولى للجنة التنفيذية للرصد وإحياء اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون في أيار/مايو الماضي.

بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، والتي تواصل تجنيد الأطفال في صفوفها وتنتهك الحظر المفروض على الأسلحة لإعادة تسليح نفسها. والعواقب الإنسانية مروعة، ولا سيما على الفئات الأكثر ضعفا من السكان: وهم المشردون داخليا والأطفال والنساء. وأعمال العنف الأخيرة التي ارتكبتها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في منطقة باوا، والتي أودت بحياة ما يزيد على ٥٠ مدنيا غير مقبولة. وهي تشكل انتهاكا خطيرا لاتفاق السلام، وندينها بشدة، كما نشجب استهداف بعض الجماعات المسلحة للعاملين في المجال الإنساني، الذي يدفعون في بعض الأحيان أرواحهم مقابل التزامهم.

وقد أحطنا علما برد فعل قادة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في أعقاب الهجوم الذي وقع في أواخر أيار/مايو لوضع حد لهذه الأعمال. ونتوقع منهم تحديد الأفراد المسؤولين داخل صفوف الحركة وتسليمهم دون تأخير إلى القضاء للمحاسبة على جرائمهم.

ونرحب أيضا باستجابة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى باعتمادها موقفًا حازمًا وقويًا تجاه الحركة، وبالتالي حماية اتفاق السلام. وهذا الموقف أساسي ويجب أن يستمر تنفيذه تجاه الجماعات المسلحة. وفي ذلك الصدد أيضا، يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تعول على دعمنا الكامل.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الأولوية في تنفيذ اتفاق السلام يجب أن تكون لوقف أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ونزع سلاحها وتسريحها وإعادة بسط سلطة الدولة تدريجيا في جميع أنحاء البلد. وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من جانبها، يجب أن تواصل جهودها في مجال الاتصال بشأن اتفاق السلام وأن تشرع في العملية الرامية إلى اعتماد قانون اللامركزية وأن تحرز تقدما في إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. تلك هي السبل الكفيلة بتحقيق قدر أكبر من مشاركة الشعب، لا سيما النساء والشباب، في تنفيذ الاتفاق، وجعل الحكومة المحلية أقرب إلى السكان والاستجابة لمطالب سكان أفريقيا الوسطى من أجل تحقيق العدالة، التي تستتبع أيضا استمرار أعمال المحكمة الجنائية الخاصة، وتعزيز النظام القضائي الوطني.

ولكي ينجح تنفيذ اتفاق السلام، لا غنى عن مشاركة المجتمع الدولي الكاملة والمنسقة في دعمه دعما سياسيا وماليا على السواء. وفي ذلك الصدد، للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة، بوصفها الأطراف الضامنة لاتفاق السلام، دور حاسم. لذلك نشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة جهودهما، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وبلدان المنطقة.

وفرنسا من جانبها ستظل ملتزمة التزاما تاما بدعم تنفيذ اتفاق السلام. وفرنسا قدمت حتى الآن – وهذه ليست قائمة شاملة – ١٠ ملايين يورو لدعم الميزانية لتعزيز الإدارة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونواصل تدريب ٢٠٠ موظف حكومي وطني. وعلى الصعيد الأمني، نقدم تدريبات تكميلية لما بين ٨٥٠ و ٩٥٠ من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تلقّوا تدريباً من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتعلق بإعادة التأهيل، فإننا نمول مشاريع سريعة الأثر تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٨ مليون يورو لتطوير الأنشطة الاقتصادية وإدماج السكان.

وبالإضافة إلى التزامنا الثنائي، أود أن أرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك الإنمائي الرئيسي لجمهورية أفريقيا

الوسطى. وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى التي ستتولى فرنسا قيادتها في ١ تموز/يوليه تظل المرجعية في تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. فقد دربت وأهلت أكثر من ٠٠٠ ٣ جندي من جمهورية أفريقيا الوسطى وبدأت في تدريب ٠٠٠ ١ جندي آخرين. وستسهم في تشكيل نموذج جيش الحاميات بإعادة نشر وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بوار.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للبعثة. وكما نعرف جميعا، فإن البعثة تعمل في بيئة صعبة، ولكنها تضطلع بدور حيوي في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤدي دورا حاسما في تنفيذ اتفاق السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى تشكيل ونشر الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة، وهو ما يجب أن يساعد على تحسين الأمن في جميع أنحاء البلد واستعادة سلطة الدولة. ولذلك سنواصل كفالة أن تتوفر للبعثة الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهمتها.

وأود أن أشيد هنا بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لالتزامها في جمهورية أفريقيا الوسطى وأثني على جميع الجهود التي تبذلها البعثة لزيادة قدرتها على الحركة، وتحسين أدائها العلمياتي حيث جرى تحديد أوجه قصور ومواصلة العمل المضطلع به لمنع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وضمان ألا تمر دون عقاب.

وختاما، إذ تلوح انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ في الأفق، والتي يجب أن ترسخ الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، نعتقد أن البعثة يجب أن تكون قادرة على القيام بدور داعم في إجراء الانتخابات، دعما لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتالي فالتوصيات التي سيقدمها الممثل الخاص للأمين العام في ذلك الصدد ينبغي النظر فيها بأكبر قدر من الاهتمام. وندعو جميع الجهات الفاعلة في أفريقيا الوسطى إلى تحمل مسؤولياتها لكفالة أن تجري الأعمال التحضيرية للانتخابات في بيئة هادئة وبناءة.

واتفاق السلام يمكن، بل ويجب، أن يشكل بداية جديدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ولذلك من الضروري مواصلة حشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي ووحدتهما لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد نديايي، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته. وتتطلع الولايات المتحدة إلى علاقة تعاونية ومثمرة معه، ونقدر الجدية التي اضطلع بها بدوره الجديد لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على أكمل وجه.

وأشكر السيد فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية على إحاطته اليوم وعلى العمل الهام للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وللسيد ماتوندو الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، أقول إننا نقدر جهود الاتحاد الأفريقي، إلى جانب جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق المساءلة والحيلولة دون وقوع الأعمال الانتقامية في أعقاب مذبحتي أيار/مايو في ليمونا وكونجيلي. وتدين الولايات المتحدة تلك الهجمات المروعة والمتعمدة، التي مثلت انتهاكات صارخة للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في ٦ شباط/فبراير.

ونحيط علما ونقدر دور حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تأمين تسليم المشتبه فيهم الثلاثة ووقف انتشار العنف. وندعو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار المسلحة التي نفذت الهجمات إلى تسليم جناة إضافيين وتفكيك قواعدها وحواجزها

في منطقة الهجوم وتسريح أفرادها ونزع سلاحها على الفور. إن اتفاق السلام هو أفضل فرصة لجمهورية أفريقيا الوسطى لإنهاء العنف وتحقيق سلام وأمن دائمين. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات الاتفاق.

وعلى الرغم من تلك الهجمات المثيرة للقلق، فقد أحرز تقدم ملحوظ منذ شباط/فبراير. ونرحب بالزخم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بما في ذلك استلام قوائم مرشحي العديد من الجماعات المسلحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمل فريق التسريح المتنقل الأول التابع للبعثة مع جماعة الثورة والعدالة – فصيل بيلانغا السيد أرميل مينغاتولوم – سايو المسلحة في بوار. وذلك العمل، بما في ذلك التدقيق السليم لأفراد الجماعة المسلحة السابقين، ضروري لأن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لن يثقوا في الألوية العسكرية الوطنية والألوية المختلطة لحمايتهم إلا عندما يثقون بأن الجنود ملتزمون حقا بحماية المدنيين، لا باستهدافهم.

أخبرنا مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى بعبارات واضحة خلال منتدى بانغي لعام ٢٠١٥ أن العدالة والمساءلة يمثلان أولوية قصوى. وهما يشكلان أيضا أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. ونثني على الموقعين على الاتفاق لإقرارهم بضرورة تحقيق العدالة والمساءلة، وعملهم لإنشاء اللجنة الشاملة للجميع. ونحث جميع الأطراف على تقديم الدعم الكامل للمحكمة الجنائية الخاصة والتعاون معها.

تراقب الولايات المتحدة عن كثب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. ونحن ملتزمون بضمان أن يفي الموقعون على اتفاق السلام بوعدهم، وبتطبيق تبعات عدم تطبيقه على الأفراد والجماعات الذين يقوضون الاتفاق، وذلك من خلال السلطات المحلية في الولايات المتحدة ومجلس الأمن. ونأمل ألا نحتاج إلى اللجوء إلى هذه الآليات. وبدلا من ذلك، نحث أطراف الاتفاق وجميع الشركاء على العمل من أجل تعزيز بوادر الأمل الكثيرة التي تلوح في أفق جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا يعني المشاركة الكاملة في لجنة المتابعة التنفيذية، ومحاسبة الأفراد أو الجماعات التي تنتهك أحكام اتفاق السلام، والسعي إلى تقديم المسؤولين عن ارتكاب الفظائع الجماعية إلى العدالة.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والشركاء الآخرين سعيا إلى التنفيذ المخلص لاتفاق السلام، وإحلال السلام والأمن الدائمين، الذي يمكن للموقِّعين عليه أن يحققوه لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة لذلك.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية. واعتقد أن إحاطاتهم الإعلامية اليوم كانت متبصرة وواضحة بشكل خاص.

بينما من الطيب أن أسمع أن الأمن قد تحسن على نطاق واسع في بعض المناطق طوال الأشهر الستة الماضية، أود أن أبدأ بتقديم التعازي لأسر الذين قتلوا في الهجمات التي شنها أعضاء في مجموعة حركة العودة والمطالبة بالحقوق بالقرب من باوا في ٢١ أيار/مايو. وهذا النوع من العنف، الذي يرتكبه أفراد الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينم عن تجاهل صارخ لنزاهة عملية السلام. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلما أيدنا اتفاق السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي والذي ترتكز العملية عليه. أهنئ مرة أخرى الاتحاد الأفريقي على قيادته وعمله المتواصل. ومن الحيوي أن نرسل جميعا برسالة تبين دعمنا الواضح كل الوضوح لاتفاق السلام وعملية السلام. إن جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم دولي منسق ومستدام، ولا سيما من المنطقة الإقليمية، تستطيع تحقيق سلام واستقرار دائمين. وندعو كل الجماعات المسلحة إلى وقف جميع أشكال العنف والاشتراك في تنفيذ اتفاق السلام.

نكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى تعزيز لجان السلام والمصالحة المحلية التي تعطي توكيلا للنساء وأعضاء المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والشباب. وكما نعرف من العديد من النزاعات التي نوقشت في هذه القاعة، فإن التوصل إلى اتفاق سلام شامل من المرجح له أن يكون اتفاقا مستداما. ومن الحيوي أن يشعر شعب أفريقيا الوسطى بملكية اتفاق السلام وتنفيذه. وعلينا أن نرى فهما أفضل لعملية السلام، مع مراعاة آراء واحتياجات أبناء أفريقيا الوسطى.

لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. وإذا لم يحاسب الفاعلين على أعمالهم هذه، أخشى أن يستمر التحريض على العنف، بما في ذلك التحريض على أسس دينية وعرقية، وشن الهجمات على المدنيين، وحفظة السلام، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. مرة أخرى، وكما رأينا في صراعات كثيرة، فإن المساءلة أمر حيوي إذا ما أُريد لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يرى السلام والاستقرار في بلده. وتعترف المملكة المتحدة بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحاسبة بعض مرتكبي الجرائم الخطيرة. ونرحب، بوجه الخصوص، بالتقدم المحرز في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة والبدء بالتحقيقات الأولى. ونلاحظ أن المحكمة تقوم بحملة على نطاق البلد للتوعية بولايتها. ولكن لا بد من فعل المزيد، ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل مع المجتمع الدولي للتعجيل بإحراز تقدم في مجال العدالة الانتقالية التي تشكل عنصرا أساسيا من عناصر السلام والاستقرار.

من الجدير بالذكر أن أكثر من واحد من كل أربعة مواطنين في جمهورية أفريقيا الوسطى مشرد، ونصف السكان بحاجة يائسة إلى المساعدة الإنسانية. إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد قدمت منذ عام ٢٠١٤ في هذا الصدد تمويلا يزيد على ١٤٠ مليون دولار. غير أنه في عام ٢٠١٨، لم يتم تمويل سوى ٣٦ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية. ومن مصلحتنا جميعا أن تكون جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة وآمنة وسلمية، ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على المساعدة في سد هذه الفجوة.

تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا عمل البعثة، وهي ملتزمة بالعمل مع مجلس الأمن دعما لولاية بعثة تحقيق الاستقرار. ونتفق مع ملاحظة الأمين العام بأنه ينبغي التركيز مجددا على عملية السلام، بمشاركة البعثة، وأن يتولى الضامنون والميسرون لاتفاق السلام مزيدا من المسؤولية. وإن تعزيز المشاركة السياسية للأمم المتحدة سيدعم الجهود السياسية وجهود بناء السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. أود اليوم أن أشيد بكل العمل الذي قامت به البعثة، وأن أشكر، من خلال الممثل الخاص، ذوي الرداء الأزرق الذين يمثلون مجلس الأمن في الميدان. ومهما يكن من أمر، ينبغي لنا أيضا أن نتواصل بوضوح مع أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لكي نبين لهم ونساعدهم على فهم ما تقدمه بعثة تحقيق الاستقرار من أجلهم.

في الختام، يحرز المجتمع الدولي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما صوب تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام. ولكن هناك الكثير مما هو على المحك. ويجب أن نواصل التركيز على بناء السلام والاستقرار وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات آمنة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيساعدنا في الأجل الطويل على تحقيق الحماية والازدهار اللذين يستحقهما شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ كلمتي بالإعراب عن تهاني وفدي الحارة للسيد مانكور نديايي على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكره على إحاطته الإعلامية

الممتازة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأؤكد له أن كوت ديفوار ستدعمه كل الدعم في أداء مهامه. ونود أيضا أن نشكر السيد ماتياس بيرتينو ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمّقتين. وأخيرا، نرحب بمشاركة السفيرة أمبروازين كبونغو، الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن التوقيع في ٦ شباط/فبراير على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر أمل حقيقي لشعب أفريقيا الوسطى وللمجتمع الدولي. ويمكن اعتباره فاتحة لاستعادة السلام الدائم والأمن والاستقرار في البلد الشقيق، على الرغم من التحديات المتعددة التي ذكرها الأمين العام عن حق في تقريره (S/2019/498).

من بين التحديات التي نلاحظها وعلينا التصدي لها إحجام الجماعات المسلحة عن ترجمة الالتزامات التي وقعت عليها بحرية إلى عمل ملموس، وهو تردد يتضح، في جملة أمور، من استمرار الأعمال غير القانونية التي تتعارض مع روح اتفاق السلام في جزء كبير من الأراضي الوطنية، بما في ذلك جميع أنواع الاتجار، وفرض الضرائب غير القانونية، ووضع العقبات أمام استعادة مؤسسات الدولة، وممارسة العنف ضد المدنيين. وفي هذا الصدد، يدين وفدي أعمال العنف التي ارتكبتها مؤخرا الجماعات المسلحة في شمال غرب البلد، وكذلك الهجمات التي شنتها على المدارس والمستشفيات، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والدوريات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. تلاحظ كوت ديفوار، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أن هذه الأعمال الخطيرة تتفق تماما مع المعايير المعتمدة لتحديد الأشخاص أو الجماعات المسلحة وفقا للأحكام ذات الصلة المتضمنة في القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨).

مهما كانت هذه التحديات باعثة على القلق، لا ينبغي أن تطغى على التقدم الكبير الذي أُحرز في تطبيق اتفاق السلام، بما في ذلك إنشاء آليات لتعزيز تنفيذ أحكامه ذات الصلة. وقد سرنا أن نرى إنشاء آليات للرصد والتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتدشين الرسمي للجنة المتابعة التنفيذية في ١٥ أيار/مايو، وإنشاء إطار قانوني لوحدات الأمن الخاصة المختلطة، والوزع الأخير للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في كاغا باندورو.

وتعتقد كوت ديفوار أن حماية المدنيين أولوية مطلقة. ولذلك نشجع الحكومة والموقعين على اتفاق السلام على مواصلة جهودهم لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالدستور وتفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا تنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإعادة إلى الوطن، وإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التحديات المستمرة، من المُلِح أن يقوم المجتمع الدولي وأصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى وميسرو وضامنو اتفاق السلام، أي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بحشد جهودهم لتحقيق التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي ذلك الصدد، نشيد بالبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي ذهبت إلى بانغي في نيسان/أبريل بهدف توليد الدعم الدولي لاتفاق السلام.

وينبغي أن يؤدي التعاون دون الإقليمي دورًا نشطًا في جميع المبادرات الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال آليات على غرار اللجان المختلطة للتعاون بين دول المنطقة. وتتمتع اللجان المختلطة بميزة العمل كأطر مناسبة لوضع حلول مشتركة للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية المشتركة. وقد رحب وفد بلدي باستئناف عمل

اللجنة المختلطة للتعاون في ٦ أيار/مايو بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونود تأكيد أهمية الملكية الوطنية، وتنفيذ عملية سلام شاملة للجميع والمساءلة في عملية الخروج من الأزمة، وبالتالي فإننا نثني على إنشاء لجان محلية لتحقيق السلام والمصالحة. ونشجع أيضا مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية، بمن في ذلك النساء والشباب، تمشيا مع توصيات فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي بدء مشاورات عامة تهدف إلى إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام.

ولا شك في أن الحفاظ على إنجازات اتفاق السلام يعتمد على إجراء انتخابات سلمية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وينبغي لجميع الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية في وسط أفريقيا الإسهام في تعزيز مناخ سلمي يستحيل بدونه إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع.

ونشيد بالبعثة على مشاركتها الهامة في جهود إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وينبغي لها أن تواصل الاضطلاع بدور نشط باستخدام مجموعة الأدوات المتاحة لها. ونحن نتفق في هذا الصدد مع شواغل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها الدوليين بشأن النطاق المحدود لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يتعلق بالدعم الانتخابي، ونتطلع إلى رؤية توصيات الأمين العام بشأن تلك المسألة.

وفي الختام أود أن أؤكد من جديد دعم كوت ديفوار الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وللرئيس توادیرا، الذي يُرتجى أن تسهم جهوده الجديرة بالثناء وقيادته والتزامه الشخصي الثابت في عودة السلام الدائم والاستقرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة تشابالالا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر السيد مانكور نديای، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والسيد ماتياس ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود إثارة ثلاث مسائل رئيسية بشأن التطورات السياسية، رداً على الإحاطات الإعلامية اليوم، والأنشطة السلبية لبعض الجماعات المسلحة ودور المنطقة والمجتمع الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ففي البداية، نكرر دعمنا للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونرحب بالتقدم الذي أحرز منذ توقيعه قبل أربعة أشهر. وندعم بالكامل المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، تشيد جنوب أفريقيا بالتعاون بين السفير السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والممثل الخاص نديای والسفير أدولف نهايو ممثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن بدء المشاورات بين الموقعين على الاتفاق السياسي من أجل إيجاد حل لحالة الجمود السياسي وتجنب انهيار الاتفاق السياسي الناشئ. ونحن نرفض أي تدخل خارجي أو محاولات من قبل أي طرف للدفاع عن قضاياه الإقليمية عن طريق استخدام أفريقيا كمسرح لذلك على حساب حياة الأفارقة.

وتشجعنا الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز السلام، بما في ذلك اعتماد قانون الانتخاب الذي يحدد الإطار القانوني للانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وتوقيع ست

مجموعات مسلحة على اتفاق سلام في بريا وإنشاء ٢٦ منظمة سلام ولجان للمصالحة في مختلف المحافظات. ومما يشجعنا أيضا التقدم المحرز في إطار اللجنة المشتركة بين الوزارات لمتابعة لنظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وضعت الحكومة بمقتضاه خطة عمل لرصد ومتابعة تنفيذ المعايير، مما يدل على الإرادة السياسية في التخفيف التدريجي لنظام الجزاءات.

ومن وجهة نظرنا المدروسة، فإن الاتفاق السياسي، في حال تنفيذه بشكل كامل، سيساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التركيز على سعيها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي من خلال معالجة الثغرات الموجودة في سلطة الدولة، والأهم من ذلك قدرة قطاع الأمن على حماية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى والبلد وحدوده.

وتلاحظ جنوب إفريقيا أن المواجهات العسكرية التي ميزت فترة ذروة الترحال الرعوي في أواخر عام ٢٠١٨ تراجعت خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، واصلت بعض الجماعات المسلحة أنشطتها التي تنتهك أحكام الاتفاق السياسي، بما في ذلك شن الهجمات على المدنيين وحفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وهي أمور لا تزال تشكل مصدر قلق لوفد بلدي. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات المسلحة لوسط أفريقيا في التصدي للتهديد الذي تشكله تلك الجماعات، مما أدى إلى تحسين الحالة الأمنية في بعض المناطق. ونقر أيضا بدور المرأة بوصفها عنصرا أساسيا في تحقيق السلام ضمن جهود المصالحة الأوسع نطاقا في جميع أنحاء البلد. وندعو جميع الموقعين إلى الامتناع عن ارتكاب أعمال تعرض للخطر روح ونص الاتفاق السياسي والالتزام بالعملية السياسية ككل.

ويظل استمرار التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين، ضمن فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، مهما لأمن البلد وتنميته. ويعتبر ذلك التعاون حاسما لضمان التنفيذ الناجح للاتفاق السياسي والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالدور الحاسم الذي قامت به البعثة المتكاملة في إحلال السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤيد جنوب أفريقيا استمرار وجود البعثة في البلد، وتؤكد أهمية تعزيز موارد البعثة لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بشكل فعال.

وتتيح الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى للأمم المتحدة فرصة مهمة لمواءمة عمليات حفظ السلام الخاصة بها وجعلها تتزامن مع أنشطة بناء السلام التي تقوم بها الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من المشاركة وتحديد الأولويات لأنشطة التنمية والانتعاش من جانب تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. وفي هذا السياق، نود أن نشكر رئيس التشكيلة، السفير عمر هلال ممثل المغرب، على أعماله القيمة في مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة تحدياتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يعالج أيضا الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتجارة فيها.

ونؤمن إيمانا راسخا بأنه من الضروري للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الدوليين، مواصلة التحلي بالتضامن مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وتزويده بالدعم السياسي والمالي وغير ذلك من أشكال الدعم الذي يحتاجه لضمان عدم إضاعة المكاسب التي تحققت حتى الآن. ونتطلع إلى تلقي التقرير المقبل للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة البعثة المتكاملة، ولا سيما توصياته بشأن نطاق الولاية الانتخابية للبعثة.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر السيد ماتياس بيرتينو ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والسيد منكور نديايي، الممثل الخاص للأمين العام، على المعلومات التي قدموها بشأن الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يسعدني أن أرى الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى، السفيرة كبونغو، هنا اليوم.

يسر غينيا الاستوائية كثيرا أنه، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2019/498)، لم يلتزم الموقعون على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير في بانغي بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و١٤ جماعة مسلحة، بالاتفاق فحسب بل أحرزوا تقدما كذلك في تنفيذه. وقد شُكلت حكومة شاملة للجميع، عُين فيها قادة الجماعات المسلحة في وظائف استشارية رئيسية مهمة للغاية في الرئاسة ورئاسة الوزراء وفي المقاطعات والمقاطعات الفرعية.

وإننا في غينيا الاستوائية نشعر بالمشاكل التي تؤثر على إخواننا في أفريقيا الوسطى كما لو كانت مشاكلنا. ولذلك، فإننا نرحب بصفة خاصة بالتطورات الأخيرة الإيجابية والواعدة في البلد في أعقاب التوقيع على الاتفاق. وغينيا الاستوائية مستعدة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى خلال هذه العملية. وعلى الرغم من أن هناك من الأسباب ما يدعونا إلى التفاؤل بأن هذا الاتفاق سيكون مختلفا، فلا يزال من المهم توطيده باتخاذ الحكومة لتدابير سليمة تركز على السلام والأمن والعدالة والانتعاش الاقتصادي والحكم الرشيد والتماسك الاجتماعي والعمل الإنساني.

وفيما يتعلق بشعب أفريقيا الوسطى الشقيق، فإننا واثقون من أمر واحد، وهو أن العدالة عنصر أساسي في عملية السلام. ولذلك، نثني على الحكومة التي شجعت، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إنشاء ٢٦ لجنة سلام ومصالحة في مختلف المدن في جميع أنحاء البلد، مثل بانغاسو وبوار وبريا، على سبيل المثال لا الحصر. ويتمثل الهدف من هذه اللجان في تعزيز عمليات السلام على المستوى المحلي ودعم حملة المصالحة الوطنية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، حيث أن هناك أهمية لكفالة أن يكون السكان جهة فاعلة شرعية في التنفيذ الكامل لعملية السلام بدلا من أن يظلوا مجرد شهود عليه.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتحسين العلاقات الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، بما فيها بلدي، وندعو جميع بلدان المنطقة إلى مواصلة النهوض بالبلد الشقيق ودعمه من خلال مساعدته على إطلاق استراتيجيات تجارية تعزز تنميته في مختلف المجالات. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن هذا التقدم يتراجع جراء أعمال العنف العشوائية التي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة، مثل الحادث الذي وقع في ٢١ أيار/مايو والذي قتل فيه مقاتلون تابعون لحركة ”العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار“ ٤٢ شخصا، معظمهم من المدنيين، في عدة قرى بالقرب من مدينة باوا. وغينيا الاستوائية تدين تلك الهجمات بشدة وتأمل في ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. ولذلك، فإننا نثني على بدء مشاورات شاملة للجميع لإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، تلبية لمطالب منتدى بانغي للمصالحة الوطنية. وتظل الحالة الإنسانية هشة بسبب انعدام الأمن بصفة عامة وضعف الوجود الحكومي وسوء الهياكل الأساسية، الأمر الذي يجعل من الصعب على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني الاضطلاع بأنشطتهم العادية.

أود أن أعرب، قبل أن أختتم بياني، عن تهاني غينيا الاستوائية للرئيس فوستان توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، على قيادته والتزامه الثابت باتفاق السلام. وسنظل نحث الجماعات المسلحة على الوفاء بالتزاماتها. وأخيرا، نرحب بالمساهمة الهامة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوصفهما ضامنين للاتفاق السياسي، وكذلك بالدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى التي تسهم في عملية أفريقيا الوسطى.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر مقدمي الإحاطتين: الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد ماتوندو، والسيد فيرفايكي، على إحاطتيهما الشاملتين والنيرتين جدا. وربما ينبغي لي أن أبدأ كلامي بالحديث عن مدى قوة دعمنا لبعثة الأمم المتحدة ولعمل الممثل الخاص، اللذين لا غنى عنهما وهما موضع تقدير كبير.

نرحب بتقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/498) وبالملاحظات الواردة فيه. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أولا، أهمية الالتزام الكامل من قبل جميع الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير، والدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنطقة؛ وثانيا، القلق العميق إزاء استمرار العنف والحالة الإنسانية الكارثية وإدانة الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية؛ وثالثا، الخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ اتفاق السلام.

إن اتفاق السلام الموقع في ٦ شباط/فبراير يشكل ضوءا في نهاية النفق. في الوقت نفسه، من الصحيح كذلك أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال، على صعيد التطورات السياسية والأمنية والوضع الإنساني، هشة للغاية. فلم يغير اتفاق السلام بعد هذه الأساسيات. ولذلك، ندعو جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة والمجتمع الدولي إلى مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على جني فوائد السلام بسرعة. وسيتوقف نجاح اتفاق السلام على ذلك إلى حد كبير.

وستظل ألمانيا ملتزمة بهذه المسألة، ولا سيما من خلال جهودها الإنسانية – فنحن ثاني أكبر مساهم من حيث المساعدة الإنسانية – ومن خلال مساهماتها في صندوق بناء السلام. ومثلنا مثل جنوب أفريقيا، نعتقد أنه يمكن لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أداء دور هام في تحقيق السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وندعم اتفاق السلام والعملية السياسية دعما تاما، ونعتقد أنهما يمكن أن يحققا السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بجميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني، وكذلك بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنطقة بأسرها على عملهم في هذه العملية. ومن المهم أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها. والأمر الأساسي هو حشد الإرادة السياسية من أجل وقف القتال والانخراط في حوار سياسي حقيقي وصادق. وفي الوقت نفسه، فإن ثمة أهمية حيوية أيضا لآليات المتابعة والرصد ولتشكيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف الموقعة والمجتمع الدولي إلى مواصلة الالتزام. وإيجاد ثمار ملموسة للسلام أمر حاسم الآن. ولدى الاتحاد الأفريقي وجيران جمهورية أفريقيا الوسطى الآن فرص معينة، وهم يتحملون مسؤوليات كذلك. ونرحب، بصفة خاصة، بانعقاد لجنة التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠. وكذلك نشجع كثيرا مبادرات السلام المحلية والمشاركة النشطة للشباب

والنساء فيها. ومما يثلج صدورنا الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لتشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية وللتهدئة على الصعيد المحلي.

في الوقت نفسه، نرحب بجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لدفع تنفيذ اتفاق السلام قدما باتخاذ تدابير ملموسة، مثل المشاورات المتعلقة بلجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ونشجع السلطات على السعي بنشاط إلى تشكيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة، إلى جانب جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والتحري عن المقاتلين السابقين. وستكون مسائل المساءلة أمرا بالغ الأهمية لعملية السلام. وينبغي لنا كذلك أن نعزز جهود الاتصال لتوعية السكان بشأن الخطوات التالية لتنفيذ اتفاق السلام.

أود أن أقول بضع كلمات الآن عن الحالة في الميدان. فعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية في أعقاب اتفاق السلام، يظل يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار العنف والهجمات على المدنيين، مثل الهجمات التي شنتها حركة ”العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار“ في باوا في أيار/مايو. وندين أعمال القتل هذه بشدة، وبخاصة الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة الموقعة على اتفاق السلام. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، مدعومة من بعثة الأمم المتحدة، إلى التحقيق في هجمات المتمردين ومساءلة مرتكبيها. وستظل آليات الرصد أساسية للتنفيذ الفعال، وتعزيز نظام القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الخاصة سيكون حاسما في وضع حد للإفلات من العقاب وضمان السلام المستدام والثقة المؤسسية.

وقبل أن أختتم بياني، لدي بعض الملاحظات الختامية بشأن الحالة الإنسانية، التي لا تزال كارثية، للأسف، وهي مصدر قلق كبير لنا، خاصة فيما يتعلق بالنازحين داخليا واللاجئين. إن ربع السكان مشردون. والنساء والأطفال هم الأكثر معاناة، كما هو الحال في كثير من الأحيان. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود. فتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لا يتعدى ٣٠ في المائة حاليا. وندين بشدة العنف ضد عمال الإغاثة الإنسانية، ندعو جميع الأطراف إلى احترام وضعهم وحمايتهم من الهجمات.

في الختام، نؤكد مجددا الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في حماية المدنيين، وخاصة النساء، وفي تيسير تقديم الخدمات الأساسية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر السيد نديايي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، والسيد فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إحاطاتهم الإعلامية.

في ٦ شباط/فبراير، وقعت أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتيح فرصة تاريخية بالفعل لعملية السلام في البلد. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق خلال الأشهر الأربعة الماضية. والصين تقدر الإرادة السياسية القوية التي أبداها الرئيس توادير في قيادة عملية السلام والتدابير التي اتخذها لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنشاء آليات للمتابعة والرصد على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات. ولجان السلام والمصالحة الـ ٢٦، المنشأة بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ساعدت على تعزيز الثقة المتبادلة بفعالية بين الموقعين على الاتفاق ومنع النزاعات والتخفيف من حدتها.

وفي الوقت نفسه، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تواجه تحديات على الجبهات الأمنية والسياسية والإنسانية وغيرها. وتشعر الصين بالقلق حيال العنف الذي تواصل بعض الجماعات المسلحة ارتكابه، وتحث جميع الأطراف على مراعاة المصالح العامة للبلد والشعب في الاعتبار، والتقيد بالتزاماتها

بموجب الاتفاق والكف عن الأعمال التي تهدد سلامة وأمن المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وتدعم الصين بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في التأثير على الوضع. ونشجع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة حوارها السياسي، والعمل معا على تعزيز تنفيذ الاتفاق والمشاركة الكاملة في آليات الرصد والمتابعة.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور مهم في تعزيز السلام والاستقرار في البلد. والصين تدعم الممثل الخاص نديايي والبعثة في أداء واجباتهما بفعالية. ونتوقع أن تواصل البعثة مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز قدراتها في مجال الحوكمة وإصلاح القطاع الأمني وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار طويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى بدون الدعم المستمر من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة والشركاء الدوليين. وينبغي لجميع الأطراف أن تقدم المساعدة وفقا لاحتياجات الحالة على أرض الواقع وعلى أساس احترام امتلاك حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لزمام الأمور. وستعقد جمهورية أفريقيا الوسطى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في نهاية عام ٢٠٢٠ وبداية عام ٢٠٢١، والتي ستكون خطوة بالغة الأهمية للبلد في التحرك نحو السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز اتصالاتها وتنسيقها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ومساعدتها في التحضير للانتخابات، ومواصلة تهيئة الظروف المؤاتية لتسوية القضايا في جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب وقت ممكن.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة والمفيدة. أود اليوم أن أركز على ثلاث مسائل – الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والملكية الوطنية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نرحب بالاتفاق السياسي وندعم العملية السياسية، التي هي الحل الوحيد المقبول للأزمة في البلاد. وقد عاني سكان أفريقيا الوسطى ما يكفي من العنف، وهذه الرسالة يجب أن يستمع إليها قادة الجماعات المسلحة الموقعين على الاتفاق، ويجب أن يحترموا التزاماتهم. وهذا يعني إنهاء دوامة العنف والانتقام التي أدت إلى المجزرة الأخيرة في باوا، والتي ندينها بشدة. ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. كما يجب أن توقف الجماعات المسلحة أنشطتها الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل تجنيد الأطفال، وتحركات القوات غير المأذون بها، ويجب أن تدرك أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاق لن تكون بدون عواقب.

ونرحب بإنشاء لجان التنفيذ على مستوى المحافظات واللجان الأمنية التقنية، التي تعد علامات مشجعة على التزام الأطراف. وتفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة هو تحد كبير. وبالنظر إلى ضخامة هذا المسعى، فمن حسن الحظ أن الاتحاد الأوروبي يمكنه تقديم الدعم المالي دون أي تأخير.

وفيما يتعلق بالملكية الوطنية، من الطبيعي أن يكون لسلطات أفريقيا الوسطى دور تؤديه في تنفيذ الاتفاق. وقد رحبت بلجيكا بإطلاق اللجنة الوطنية للتنفيذ في ١٥ حزيران/يونيه. والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاسم الأهمية في المساعدة على حل الجماعات المسلحة. وإن غياب الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم وفرص التنمية الاقتصادية والعدالة، وقبل كل شيء الأمن، يقوض ملكية اتفاق السلام من قبل مواطني أفريقيا الوسطى، وخاصة أولئك الذين يعيشون خارج العاصمة. ولحسن الحظ، لن يتعين على جمهورية أفريقيا الوسطى مواجهة تلك التحديات بمفردها. بل يمكنها أن تعول على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. كما ينبغي أن تعول على الجهات الضامنة للاتفاق

السياسي، مثل بلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونشجع الرئيس توادیرا على استخدام اتصالاته لإقامة شراكات قوية مع البلدان المجاورة، بما في ذلك من خلال تنشيط اللجان المختلطة.

وفيما يتعلق بالعدالة، نعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب لا تتعارض مع تنفيذ الاتفاق السياسي. والواقع أن السعي إلى العدالة جزء لا يتجزأ من عملية المصالحة.

وأخيرا، لا بد من التسليم بأن البعثة المتكاملة تواجه أيضا تحديات كبيرة. إن الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية أظهرت أن الولاية المنوطة بها لحماية المدنيين هي ذات صلة وإن كان بشكل مؤلم. وإضافة إلى الإشراف على نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، يتعين على البعثة الآن أيضا الإشراف على نشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة. ونعتقد أنه سيكون من المهم النظر في تعزيز دعم النشر اللوجستي للبعثة. وللبعثة أيضا دور حاسم في ممارسة مساعيها الحميدة وتقديم الدعم لعملية السلام، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وإصلاح القطاع الأمني. إن التعاون الجيد بين جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى هو مفتاح النجاح، ونعتقد أن البعثة يمكن أن تسهم في تلك الوحدة. واقتراب موعد الانتخابات عامل آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار في عملية السلام. وندعو القادة السياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الامتناع عن إحياء التوترات بين المجتمعات لأغراض انتخابية. ونعتقد أن البعثة سيكون لها دور دعم رئيسي في تنظيم الانتخابات.

وفي الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص نديايي، على نهج عمله النشط. ونؤكد له دعم بلجيكا الكامل.

السيد دوكلو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، ونشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. ونود بصفة خاصة أن نرحب بالسيد منكور نديايي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى المعين حديثا، ونتمنى له كل التوفيق في عمله.

ونود أن نبدأ بالتأكيد على التزام وجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، ما يدل على أن مواطني أفريقيا الوسطى مصممون على إنهاء أكثر من خمس سنوات من الصراع. ويشجعنا التقدم الذي أحرز مؤخرا في الساحة السياسية، مثل تشكيل حكومة شاملة للجميع، وإنشاء آليات الرصد والتنفيذ، وتوقيع اتفاقات المصالحة على المستوى القبلي. ومع ذلك، نكرر التأكيد على أن الأثر الحقيقي لاتفاق السلام سيتجلى في تنفيذه الكامل. ويجب أن تؤدي نتائجه إلى تحسينات ملموسة في الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وكذلك في الحالة الإنسانية الخطيرة. ونود أن نشير إلى بعض الجوانب التي نعتقد أنه ينبغي إعطاؤها الأولوية في ذلك السياق.

أولا، وعلى الصعيد السياسي، فإن من الضروري أن نضمن انتهاء السلطات المختصة، في أقرب وقت ممكن، من صياغة مشروع القانون الانتخابي الذي يوفر الإطار القانوني والضمانات اللازمة للاستعداد وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية والبلدية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ومن الضروري أيضا أن تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى العمل نحو اللامركزية تدريجيا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التنمية في البلد، بدءا من إشراك المجتمعات المحلية التي هُمّشت من جراء النزاع. ونؤكد مجددا أهمية تنفيذ قانون التكافؤ بين الجنسين، بوصفه وسيلة فعالة لضمان اضطلاع النساء في أفريقيا الوسطى بدور رئيسي، جنبا إلى جنب مع الشباب، في بناء المجتمع الذي يتطلعون إليه.

ثانيا، وفيما يتعلق بالأمن، فنحن نشعر بالقلق من استمرار انتهاك الجماعات المسلحة الموقّعة لأحكام الاتفاق. ونرى أنه ينبغي للحكومة أن تنظر في التدابير الممكنة لمكافحة مثل

هذا السلوك. ونرى أنه من المهم، على وجه التحديد، معالجة الصعوبات التي تواجه إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، ما دام ذلك مطلوبا للتصدي للعنف المستمر ضد السكان المدنيين وجبي الضرائب بصورة غير شرعية وعرقلة عمليات إيصال المعونة الإنسانية. ونود أن نثني على الرئيس توادیرا لإنشائه وحدات الأمن المختلطة، ونشدد على على أهمية مواصلة العمل على تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتنمية، فإن من الأهمية بمكان العمل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإنشاء البنى التحتية في جميع الأراضي الوطنية. ويشدد الاتفاق السياسي بصفة خاصة على برامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية بهدف تكملة الإصلاحات السياسية والأمنية. ونرحب بالجهود المبذولة لمواءمة تنفيذ الاتفاق مع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الضروري العمل على إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة، التي ستمكّن، من خلال كفالة الوصول إلى العدالة والمساءلة، مساعدة ضحايا العنف الجنسي والتصدي لمسألة تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، من بين أمور أخرى.

وفي الختام، نود التنويه بمشاركة الاتحاد الأفريقي ومختلف الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة والأمم المتحدة في السعي إلى التغلب على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتوصل إلى حل لها. ونأمل أن يكون اتفاق السلام المبرم مؤخرا الخطوة الأولى في الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في ذلك البلد.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد منكور نديايي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمعنا باهتمام إلى جميع مقدمي الإحاطات اليوم وتقييمهم للحالة في البلد.

ونحن متفقون على أن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير، يعدُّ نقطة انطلاق هامة نحو التسوية النهائية للحالة في البلد. ويجب أن تغتنم الحكومة والجماعات المسلحة تلك الفرصة، في حين يجب على المجتمع الدولي أن يقدم لهما كل المساعدة المطلوبة. وإن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دورا هاما تؤديه في ذلك الصدد. وندرك أن مهمة ذوي الخوذ الزرق ليست سهلة، بالنظر إلى حجم البلد والمشاكل اللوجستية التي يواجهونها، علاوة على هشاشة الحالة الأمنية. وبطبيعة الحال، فإن للبعثة أن تعول على دعمنا.

ونرى مؤشرات على إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة والمضي قدما نحو تحقيق المصالحة الوطنية. وإن أكثر ما يهمنا الآن هو أن تكون العملية شاملة بقدر الإمكان، وأن تكفل اتباع نهج متوازن، فضلا عن الأخذ في الاعتبار بمصالح سائر الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد الجهود التي يبذلها الرئيس توادیرا لإجراء حوار سياسي وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني على وجه الاستعجال، فضلا عن تحسين قدرة القوات المسلحة وتوسيع نطاق مؤسسات الدولة في جميع أنحاء البلد. ونتفق على أن من الأهمية بمكان مكافحة الإفلات من العقاب، ولكن ينبغي أن يكون النهج المتبع في ذلك منظما بالعناية اللازمة ومقيدا بهدف تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي التصدي للمسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية والعفو العام على الصعيد الوطني. ويجب ألا تقوض آليات الدعم التقدم المحرز صوب التسوية.

وهناك مسألة هامة أخرى تتمثل في تنفيذ فكرة تشكيل ما يسمى وحدات الأمن الخاصة المختلطة لكفالة توفير الأمن في

المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. ونعتقد أن تحقيق تلك المبادرة سيسهم إسهاما كبيرا في إعادة إدماج المقاتلين، وفي تحقيق المصالحة الوطنية عموما. ونأمل أن تقدم البعثة المساعدة اللازمة في ذلك الصدد.

ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في أعمال آليات الرصد المتعددة المستويات لمتابعة تنفيذ الاتفاق السياسي. ونحن عازمون على دعم عمل لجان السلام والمصالحة في المقاطعات واللجان الأمنية التقنية في استخدام متطوعي السلام وممثلي المجتمع المدني بهدف توعية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية فيما يتعلق بمحتوى اتفاق السلام وتنفيذه أثره.

وتسهم روسيا إسهاما كبيرا في تعزيز القدرات القتالية لقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبناء على طلب من قيادة البلد، نقدم إلى بانغي المساعدة التقنية والعسكرية مجانا. وفي ٢٠١٨ أرسلت وزارة الدفاع الروسية أسلحة صغيرة وذخائر إلى جيش جمهورية أفريقيا الوسطى بإذن من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجري حاليا الاستعدادات لإرسال الشحنة الثانية من المواد العسكرية. وبعلم اللجنة أُرسل رسميا مدربون روس إلى بانغي للمساعدة في تدريب الأفراد العسكريين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٢٧ نيسان/أبريل حضرت القيادة في البلد وممثلو السلك الدبلوماسي في بيرينغو حفل تخريج الكتيبة السابعة البحرية، البرمائية، التابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وقوامها ٣١٨ فردا. وبلغ مجموع عدد القوات المسلحة الوطنية التي تلقت تدريبا بواسطة المدربين الروسي ٢٣٦ ٢ فردا من بينهم ١٢٦ ضابطا. وقد أثنت القيادة في جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا وتكرارا على استعدادهم القتالي.

وأثناء وجودهم في جمهورية أفريقيا الوسطى، واصل الخبراء الروس تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تطبيع الوضع الإنساني والاجتماعي للسكان وتهيئة الظروف المؤاتية لإقامة الحوار بين الأديان والأعراق. وتم تجهيز ثلاثة مستشفيات في مدن بريا وأوادا ومبايكي، ويعالج كل واحد منها ٣٠٠ مريض في الشهر ويقدم المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ونظمنا قافلة إنسانية ضمت أكثر من ١٥ شاحنة من الخرطوم إلى بانغي عبر مناطق نائية ويصعب الوصول إليها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وزار ممثلون من الاتحاد الروسي منطقة إسلامية قريبة من المسجد الرئيسي في بانغي عدة مرات بهدف توزيع المساعدة الإنسانية إلى الأسر المنخفضة الدخل والمساعدة في مراسم التشييع. وفي مدينتي بيرنينغو وبريا قدمنا المساعدة لإعادة بناء المساجد. ونظمنا ما يزيد على ١٠ اجتماعات مائدة مستديرة بشأن مسائل بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونظمنا دورات تدريبية مشتركة للاعبي كرة القدم من الطائفتين المسيحية والمسلمة. وسنواصل تقديم المساعدة الشاملة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ونعمل بنشاط من أجل إرساء السلام الدائم في البلد. ونحن على استعداد لتنسيق جهودنا مع جميع المشاركين في السعي إلى تطبيع الوضع بمنأى من أي مخططات خفية.

السيدة موريسون غونزاليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم اليوم وعلى ما يبذلونه من جهود لدعم السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتثني الجمهورية الدومينيكية على الحكومة والجماعات المسلحة للتغلب على خلافاتهما من أجل تحقيق الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوحيد جهودهما بالتعاون مع المجتمع المدني، فضلا عن اتخاذ خطوات ملموسة في المرحلة الأولية من تنفيذ الاتفاق السياسي، كما يدل على ذلك تشكيل حكومة شاملة للجميع. ونثني على ممثلي المجتمعات المحلية لإجراء حوارات بين القبائل والتوصل إلى اتفاقات مصالحة بين القبائل تهدف إلى إنهاء الأعمال القتالية،

وتشجيع الحوار السلمي، وكفالة حرية التنقل. كما نود التنويه بالخطوات المتخذة لتنفيذ الاتفاق والجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لحشد الدعم الدولي للاتفاق السياسي.

ونرحب باعتماد القانون الانتخابي، الذي يشكل الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية والبلدية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ونأمل أن يتم سن هذا القانون، ونرحب باستعداد المحكمة الدستورية للامتثال إلى قانون التكافؤ بين الجنسين، الذي ينص على نسبة ٣٥ في المائة كحد أدنى لتمثيل النساء في مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة خلال فترة انتقالية تمتد ١٠ سنوات. ومن هذا المنطلق، نأمل أن نشهد تحديد نفس المستوى من الحد الأدنى للتمثيل للشباب، اعترافا بقدرتهم على تغيير المجتمعات.

ونشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في البلد، حيث إن بعض الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق ترتكب أعمال العنف بغية كسب امتيازات جديدة في عملية السلام. ونحثها على وقف جميع الأعمال المزعزعة للاستقرار وتسليم أسلحتها، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، كما نحثها على تقديم قوائم مقاتليها المتبقية ليتسنى النظر في إمكانية نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم.

ونأسف للحالة الإنسانية المتردية السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث لا نزال نشهد عقبات غير مقبولة أمام وصول المساعدات الإنسانية، وانتهاكات لحقوق الإنسان. وندعو جميع أطراف النزاع إلى كفالة الوصول الكامل والآمن والمستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، بمن في ذلك المدافعون عن حماية الأطفال، من أجل إتاحة إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في أسرع وقت ممكن.

ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتيسير المشاورات بشأن الإطار التشريعي للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي تكتسي أهمية كبيرة لتحقيق العدالة الانتقالية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على إنشاء الإطار القانوني لوحدات الأمن الخاصة المختلطة، المؤلفة من أعضاء قوات الدفاع والأمن الوطنية والأعضاء المؤهلين من الجماعات المسلحة الذين تم تسريحهم ونزع سلاحهم، والذين لا بد من نشرهم للحد من العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من الواقع الحافل بالتحديات الذي تواجهه جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن المشهد السياسي الحالي يمثل أيضا فرصة فريدة. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على تنحية خلافاتها جانبا واعتبار هذه اللحظة الانتقالية فرصة لمواجهة التحديات الراهنة في البلد. ويجب أن تستمر المشاورات من خلال الحوار والمصالحة بين القبائل على المستوى المحلي، استنادا إلى أحكام الاتفاق الوطني، من أجل توفير الاستقرار والسلام الدائم الذين يستحقهما مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى جميعا.

وأخيرا، نود أن نعرب عن التقدير والدعم للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل جنبا إلى جنب مع جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تحقيق السلام الدائم والاستقرار.

السيد شهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما وافونا به من معلومات مستكملة. ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها الممثل الخاص للأمين العام نديابي إحاطة إعلامية إلى المجلس، أود أن أرحب به وأقدم له

دعم وفد بلدي الكامل. وسأركز تعليقاتي على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من الدعم الذي يقدمه لجمهورية أفريقيا الوسطى. وننضم إلى الأمين العام في الترحيب بالتقدم الهام الذي أحرز في الأشهر الأربعة الأولى منذ التوقيع في شباط/فبراير على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2019/498) التقدم الذي أحرزته الحكومة في عدد من المجالات، التي تتراوح بين تيسير الظروف اللازمة للعودة المستدامة للمشردين داخليا، وبدء مشاورات شعبية بشأن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. كما نلاحظ قيادة الرئيس توادیرا في التزامه بالحوار والاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي خلال السعي لتحقيق السلام. وينبغي أن يعمل ذلك بمثابة مصدر تشجيع للمجتمع الدولي، حيث إنه يدل على أن شراكته ودعمه قد أتيا ثمارهما. ويمكننا أن نستخدم هذا الزخم لمواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من وجود عدد من التطورات المشجعة والتقدم المحرز في أعقاب اتفاق السلام، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء العديد من الانتهاكات التي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة للاتفاق. ونعتقد اعتقادا قويا أنه يجب معالجتها بجدية حتى لا تعرض تنفيذ اتفاق السلام للخطر، والذي لا يزال في مراحله الأولى.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يدعم عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ننوه بالجهود الهامة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي. كما نرحب بالجهود التي يبذلها مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عن طريق وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، في حشد الدعم الدولي لاتفاق السلام. والواقع أن هذه الشراكة أمر أساسي. ونشجع المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى على مواصلة تعاونها، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه. كما ندرك الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تقديم نظرة ثاقبة عن المنطقة والتنسيق مع حكومات البلدان المجاورة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بتقرير الممثل الخاص فال الذي قدمه إلى المجلس في وقت سابق من هذا الشهر (S/2019/430) عن الاستعراض العام للحالة في المنطقة.

ثالثا، بعد الاستماع إلى المستجدات التي قدمها مقدمو الإحاطات الإعلامية، نعتقد أنه من الواضح أن دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. فعمل البعثة بالغ الأهمية لإصلاح القطاع الأمني في البلد، وما تضطلع به من عمل بشأن العدالة وسيادة القانون يقدم الدعم التقني اللازم للسلطات المحلية لإجراء التحقيقات. فهاتان أداتان هامتان لتمكين الحكومة من حماية شعبها. ومن أجل تعزيز فعالية البعثة، ينبغي لحفظة السلام أيضا أن يكونوا قادرين على كسب قلوب السكان المحليين وعقولهم وحماية المدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، نشدد مرة أخرى على أهمية تدريب أفراد حفظ السلام وبناء قدراتهم، بما في ذلك تمكينهم من استخدام الأدوات المتمثلة في الوساطة والتفاوض ومشاركة المجتمعات المحلية.

وتساهم إندونيسيا، من جانبها، حاليا بأفراد عسكريين يبلغ عددهم ٢١٤ فردا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك سرية هندسية قمنا بنشرها منذ عام ٢٠١٣. كما نقوم بزيادة مساهمتنا من خلال توفير ١٤٠ ضابط شرطة في وحدة الشرطة المشكلة. وينبغي أن نحافظ على الزخم الذي ولده اتفاق السلام، وأن ندعم تنفيذه، ونواصل رصد ما يحرزه من تقدم.

فليكن اتفاق السلام هذا هو الاتفاق الأخير والنهائي الذي سيعمل بمثابة جسر لتحقيق السلام.

السيد زافييا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة اليوم.

تعرب بولندا عن تقديرها للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد تأييدا تاما جميع الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تعد دليلا على قيادتها وشعورها بالمسؤولية.

بيد أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف ضد السكان المدنيين وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للاتفاق من جانب الجماعات المسلحة، بما في ذلك فرض ضرائب غير قانونية وعرقلة نشر مؤسسات الدولة. وتدين بولندا بقوة الاعتداءات على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وحفظة السلام، والعاملين في المجال الإنساني. وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف ضد المدنيين، والوفاء بالتزاماتها، وكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق. كما ندعو إلى استمرار المشاركة البناءة لأصحاب المصلحة في المنطقة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى جانب البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن اتفاق السلام مهم للغاية، لكن العملية لن تكتمل دون إجراء انتخابات موثوقة وشاملة للجميع في أواخر عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١. وبولندا تشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لشروعها في الأعمال التحضيرية للانتخابات، وندعو الجمعية الوطنية إلى أن تعجل بإتمام عملها بشأن قانون الانتخابات، بما في ذلك قانون التكافؤ بين الجنسين، على نحو ما قررته المحكمة الدستورية. وشمولية العملية للجميع، ولا سيما للنساء والشباب، ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح المبادرة وتطبيع الحالة في الأجل الطويل.

ويجب إجراء عملية المصالحة بالتوازي مع تعزيز وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، فضلا عن تقديم الخدمات الأساسية. وندعو المؤسسات التشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تسريع وتيرة عملها بشأن الإصلاحات السياسية اللازمة، بما في ذلك القوانين المتعلقة باللامركزية والوضع القانوني لرؤساء الدولة السابقين وكذلك مشروع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية. وسيكون من المستحيل تعزيز السلام دون نظام قضائي فعال. وبولندا ترحب ببدء مشاورات لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. بيد أنه يجب تسريع عملية العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب بشكل كبير إذا أريد تلبية التطلعات الأساسية لمجتمع أفريقيا الوسطى. وبولندا تؤيد الخطط الرامية إلى تعزيز اللجان المحلية للسلام والمصالحة باعتبارها جزءا من جهود المصالحة على الصعيد الوطني الأوسع نطاقا للتغلب على التوترات الطائفية، وترحب بأن النساء يضطلعن بدور مهم في تلك العمليات.

وإعادة نشر قوات الأمن الوطنية تظل عنصرا أساسيا في استعادة سلطة الدولة. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب لتعزيز قدرات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، فإن دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة نشر قوات الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال أمرا لا غنى عنه. ووحدات الأمن الخاصة المختلطة أيضا عنصر أساسي من عناصر اتفاق السلام في إطار تدابير بناء الثقة، ولكنها لن تنجح بدون التحري المسبق عن المقاتلين، والعمليات الشاملة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتدريب ووضع تسلسل واضح للقيادة.

في الختام، ينبغي ألا يكون الاتفاق السياسي مجرد وعد بالتطبيع لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بل يجب أن يكون أيضًا منبرًا فعليًا للحوار بين السلطات والجماعات المسلحة والمجتمع المدني، بهدف منع تفاقم الصراع وتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة. وبولندا تدعو جميع أصحاب المصلحة في الميدان والشركاء الإقليميين والدوليين إلى العمل معا بشكل بناء من أجل مستقبل أفضل لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالعمل المهم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والشركاء الآخرين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أؤكد للسيد نديايي وفريقه دعمنا الكامل.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

في البداية نتقدم بجزيل الشكر إلى مقدمي الإحاطات، السيد منكور نديايي، والسيد ماتياس بيرتينو ماتوندو والسيد كوين فيرفايكي. وسأركز في كلمتي على ثلاثة مواضيع أساسية.

وهي أولا التطورات السياسية والاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. بما أن التطور الأهم في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آخر جلسة رسمية عقدها مجلس الأمن لمناقشة الحالة فيها في شهر شباط/فبراير الماضي (S/PV.8467) هو توقيع اتفاق المصالحة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة الـ ١٤. وأود أن أضم صوتي مجددا لمن سبقني بالإعراب عن كامل ارتياحنا لتوقيع هذا الاتفاق في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. ولعل المرحلة الأهم في الوقت الراهن هي تجاوز مسألة التوقيع على الاتفاق الذي مضى عليه أكثر من أربعة أشهر، والالتزام بتنفيذ كامل بنوده من قبل جميع الموقعين عليه. ونود أن نعرب عن ارتياحنا كذلك لجلوس الجماعات المسلحة الـ ١٤ مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على طاولة واحدة للحوار وبداية المشاورات بينهم بعد التوقيع على الاتفاق.

كما نرحب بالخطوات التي اتخذها رئيس الجمهورية توادیرا لإشراك الجالية المسلمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المناصب الحكومية وعملية اتخاذ القرار. وكذلك ندعم قراراته بشأن إشراك المرأة في التشكيل الحكومي، وندعو إلى استمرار تلك الخطوات الإيجابية في المستقبل. ونشيد بمبادرة الرئيس توادیرا وتأديته لصلاة العيد بأحد مساجد العاصمة بانغي مع الجالية المسلمة. ونحث الجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى على المساعدة في تعزيز التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع والحد من ظاهرة خطاب الكراهية لينعم الجميع بالأمن والسلام.

ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الأحكام الأولية لاتفاق السلام، منها على سبيل المثال تأسيس اللجان الفنية في المناطق والمحافظات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تعمل على الجمع بين السلطات المحلية والمجتمع المدني وممثلين عن الجماعات المسلحة وتسعى إلى تسوية الخلافات ومنع نشوب النزاعات. وكذلك اعتماد الجمعية الوطنية بالإجماع للقانون الانتخابي لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ وإقرار الميزانية الأولية للانتخابات وجدولها الزمني. والتي نتمنى أن تعقد في موعدها دون أي تأخير.

ومن الخطوات التي اتخذت، تعاون الحكومة مع المنظمات الإقليمية والدولية، كالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والذي ترجم خلال الزيارة التي قام بها كل من السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان – بيير لاكروا، والسيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في شهر نيسان/أبريل الماضي لحشد الدعم الإقليمي والدولي لاتفاق السلام.

وبالنسبة للأوضاع الأمنية، لا تزال أعمال العنف ضد المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل تحديا هاما للحكومة. فبالرغم من توقيع اتفاق السلام والتقدم السياسي المحرز وانخفاض أعمال العنف في بعض المناطق، إلا أن الأوضاع الأمنية ظلت هشة في عدد من المناطق. واستمرت عمليات النهب وفرض الضرائب غير القانونية على المدنيين. ونود هنا أن نعبر عن بالغ قلقنا من الانتهاكات والاعتداءات المتكررة التي تقوم بها تلك الجماعات المسلحة ضد موظفي الأمم المتحدة وأعضاء بعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وندين بشدة استمرار الهجمات المسلحة التي تقوم بها ميليشيات أنتي بالاكا وجماعات العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار ضد المدنيين وغيرها من الجماعات المسلحة والتي راح ضحيتها المدنيين، وآخرها الهجوم المسلح الذي شنته حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في أيار/مايو بالقرب من مدينة باوا وأسفر عن مقتل ٣٩ شخصا من المدنيين، بينهم طفل. وتلك الهجمات، إن استمرت، ستفشل كافة الجهود التي بذلت للتوصل إلى اتفاق السلام وتعيق تنفيذ أحكامه الرئيسية. ويجب على الحكومة محاسبة مرتكبي أعمال العنف ومرتكبي الجرائم ضد المدنيين بصورة عاجلة وتقديمهم إلى العدالة للحفاظ على الأمن وتكريس السلام وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

وبالنسبة للحالة الإنسانية، نأسف لكون الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا زالت حرجة جدا. وأن نصف السكان والذي يقدر عددهم بالملايين لا زالوا في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، وأن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والحماية ويعانون من انعدام الأمن الغذائي لا يزال في ارتفاع مستمر. والمقلق أيضا أن هناك أعدادا كبيرة من المحتاجين هم من فئة الأطفال.

وقبل أن أختم مداخلتي، أود أن أؤكد مجددا على أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو الحوار السياسي بين جميع الأطراف. فالحوار هو الذي أوجد التقدم السياسي المحرز والذي توج في ٦ شباط/فبراير بالتوقيع على اتفاق السلام. وبالتأكيد، فإن نجحت مساعي الحوار ونتج عنه توافق مستدام بين كافة الأطراف السياسية، ستؤثر نتائجها إيجابيا على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والتنموية، وعلى عودة النازحين داخليا إلى مناطقهم وعودة اللاجئين من الدول المجاورة إلى بلدهم.

ونعبر عن تقديرنا للجهود التي بدأ يبذلها السيد نديايا منذ توليه منصبه بصفته الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر القليلة الماضية ولجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/498). وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديمه الشامل لأول تقرير يصدر منذ توقيع الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة في بانغي في ٦ شباط/فبراير على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. أشكر أيضا جميع المتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية وبياناتهم المفيدة. ويؤيدها وفدي تأييدا تاما.

يتبين لنا من التقرير أن التحديات الأمنية وحماية المدنيين لا تزال مصدر قلق بالغ، رغم أننا كنا نأمل أن تتحسن الحالة

تحسنا كبيرا بفضل مشاركة قادة الجماعات المسلحة في الحياة السياسية. وللأسف، فإن مذابح باوا أعادتنا إلى الواقع المحزن. إن الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام دليل كاف على استعدادها لاحترام الالتزامات التي تتعهد بها. والموقعون على الاتفاق عليهم التزام باحترام ما وقعوا عليه بحرية، بما في ذلك وقف جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين وغيرها من الأعمال، من قبيل فرض ضرائب غير قانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومع ذلك، وكما هو حال أي اتفاق سلام، نحتاج إلى وقت لتنفيذه وإنفاذه بفعالية، وإلى أن يمتلكه الجميع حقا. أرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الضامنون للاتفاق في الاستعداد للتدخل ما أن تقتضي الضرورة ذلك.

لا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق، بسبب الاعتداءات التي يتعرض لها السكان في المناطق التي تواصل فيها الجماعات المسلحة العمل رغم الجهود الأمنية المتواصلة التي تبذلها البعثة. إن الحقائق الوارد وصفها في هذا التقرير توضح مدى هشاشة الحالة في بلدي، وتوحي بأن الطريق المفضي إلى سلام دائم سيكون طويلا. ولكن بفضل دعم المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين والدوليين لبعثة الأمم المتحدة والحكومة، سيكون بوسع شعب أفريقيا الوسطى أن يأمل في مستقبل سلمي. وفي هذا الصدد، نحن سعداء بالتعليقات الواردة في التقرير، وهذا هو المكان المناسب للاعتراف بقيادة الممثل الخاص، الذي لم يدخر جهدا منذ توليه منصبه في مؤازرة البلدان والمؤسسات الدولية من أجل تعبئة ودعم الجهود الجارية، بغية إجراء الانتخابات المقبلة. وأتمنى للمجلس كل النجاح في مشاوراته.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.